



تطور مديونية اجهزة الموازنة وخدمة الدين ومستهدفات الدين فى المدى المتوسط

أكتوبر 2022



المحتويات

أهم الافتراضات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية

1

تطور المديونية الحكومية خلال العام 2022/2021 وفي المدى المتوسط

2

تطور مؤشرات إطالة عمر الدين وتحسين هيكله

3

تطور مؤشرات خدمة الدين لعام 2022/2021 وفي المدى المتوسط

4

الأصدرات الدولية

5

أهم المستهدفات المالية ومستهدفات الدين وخدمة في المدى المتوسط

6



اولا: أهم الافتراضات والمؤشرات الاقتصادية





أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

أهم الافتراضات الرئيسية على المدى المتوسط

2023/2022 موازنة	2022/2021 ختامي	2022/2021 موازنة	2021/2020 فعلي	البيان
5.5	6.6	5.2	3.3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) ^{1/}
9.0	9.0	6.3	6.97	المكمش (معدل التضخم) (%) ^{1/}
9,092	7,925 (تقديري)	7,242	6,923	الناتج المحلي الإجمالي - مليار جنيه ^{1/}
14.5	14.28	13.2	14.38	متوسط تكلفه سعر الفائدة على الرصيد القائم من اذون وسندات بالعملة المحلية (%)
18.26	18.79	16.23	15.63	سعر الصرف ^{4/} (جنيه/دولار)
80.0	91.0	60.0	61.0	متوسط سعر برميل برنت ^{2/} (دولار / برميل)
330.0	345	255	193.9	متوسط سعر القمح الأمريكي ^{3/} (دولار)
875.0	885.0	720		متوسط سعر القمح المحلي ^{5/} (جنيه/اردب)

1/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية.

2/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البترول في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كما يتم أيضاً الاسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

3/ تم توقع سعر القمح الأمريكي مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة في البورصة العالمية. AHDB كما يتم أيضاً الاسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

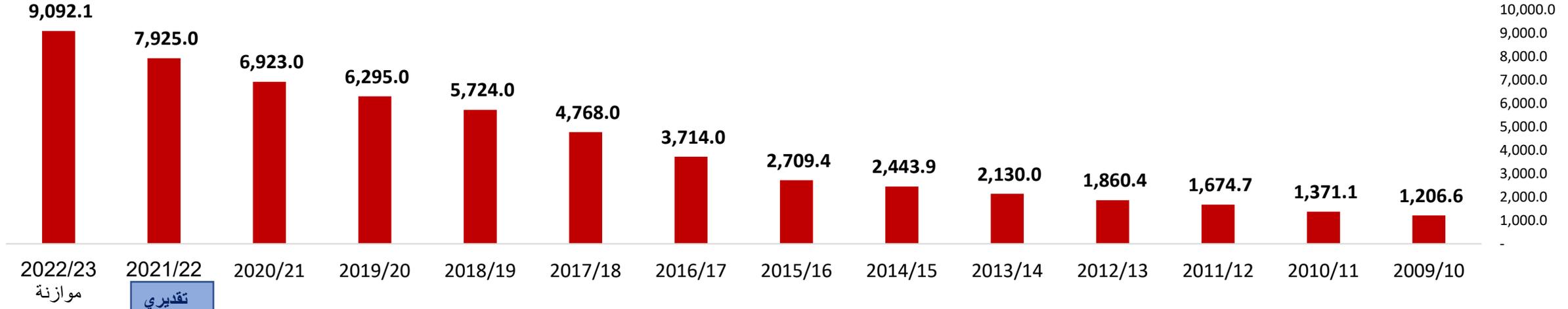
4/ موقف سعر الصرف يوم 2022/6/30 نهاية العام المالي في جميع الأحوال يتم تحديد سعر الصرف للموازنة العامة وقت ارسالها للبرلمان المصري اخذين في الاعتبار التطورات التي حدثت على الساحة العالمية في اعقاب الحرب في اوروبا.

5/ متوسط سعر القمح المحلي يتضمن 65 جنية عمولة تسويق في موازنة 2023/2022

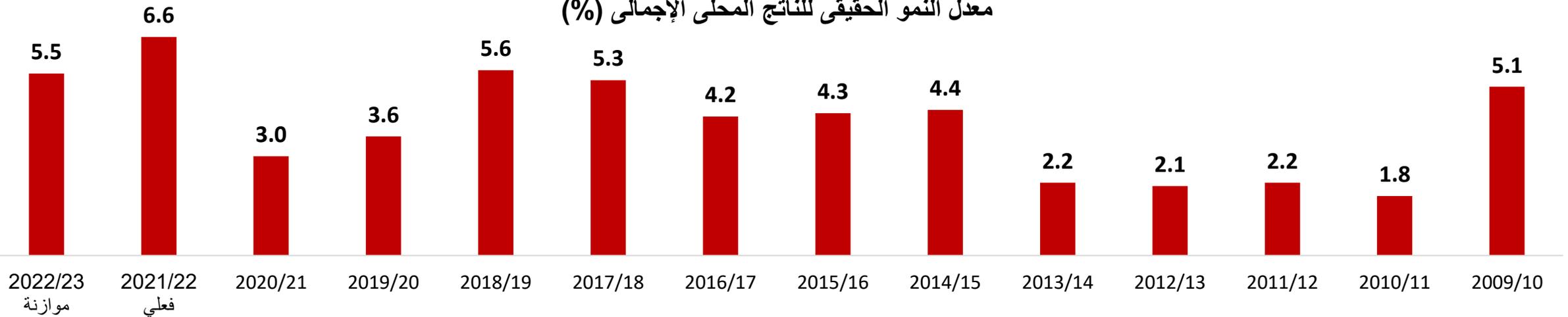


أهم المؤشرات الاقتصادية

الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)



معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)





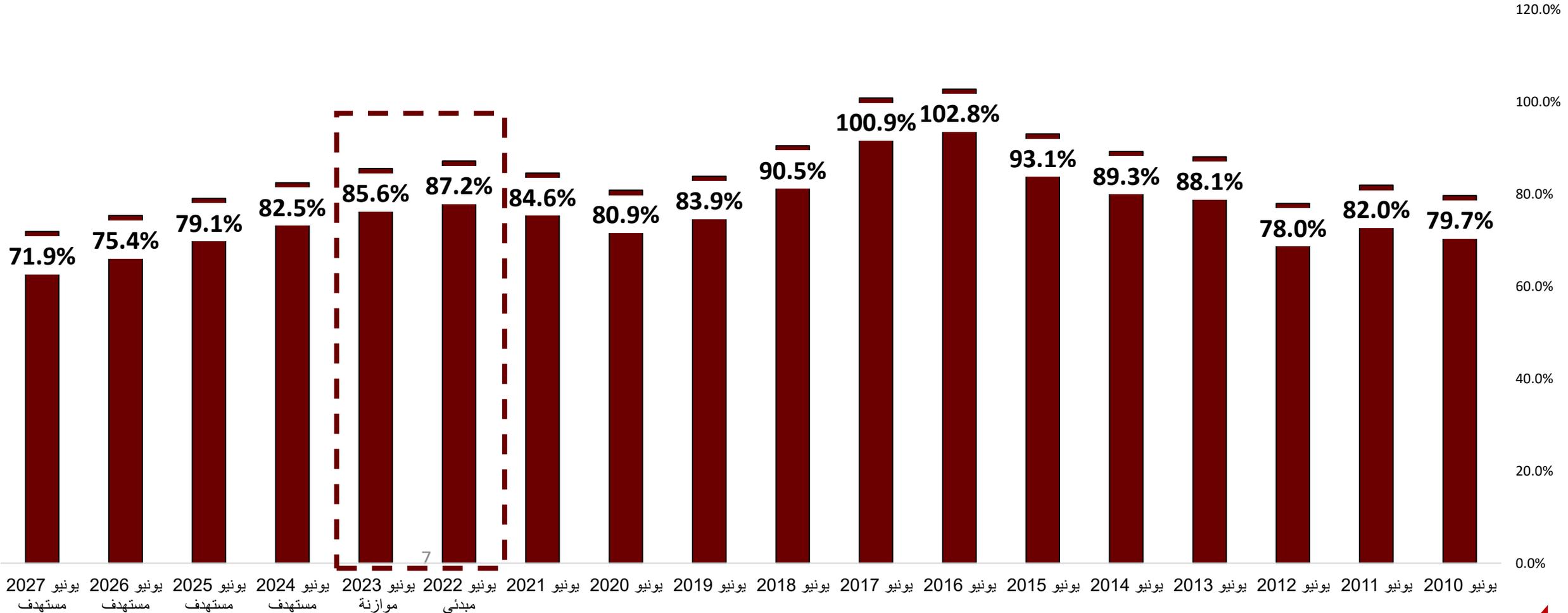
ثانيا: تطور المديونية الحكومية خلال العام 2022/2021 وفي المدى المتوسط





تطور أهم المؤشرات المالية على المدى المتوسط: دين أجهزة الموازنة العامة

تطور دين أجهزة الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

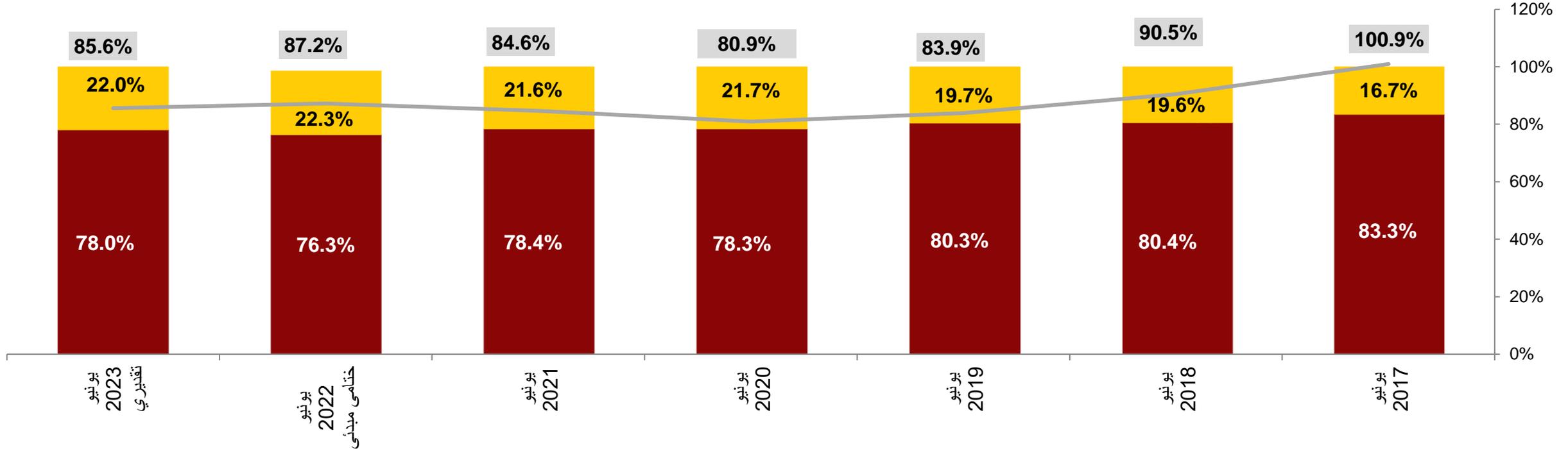


نستهدف عودة المسار النزولي لنسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي وتتضمن فعاليات الدين لعام 2022/2021 تأثير سلبي لتغير سعر الصرف قدره 4% من الناتج المحلي وبدونه كان من المفترض أن يكون الدين في حدود 83.2% من الناتج في يونيو 2022.



إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلي)

الدين الخارجي الذي تخدمه وزارة المالية ■ الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ■



نستهدف عودة المسار النزولي لنسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي

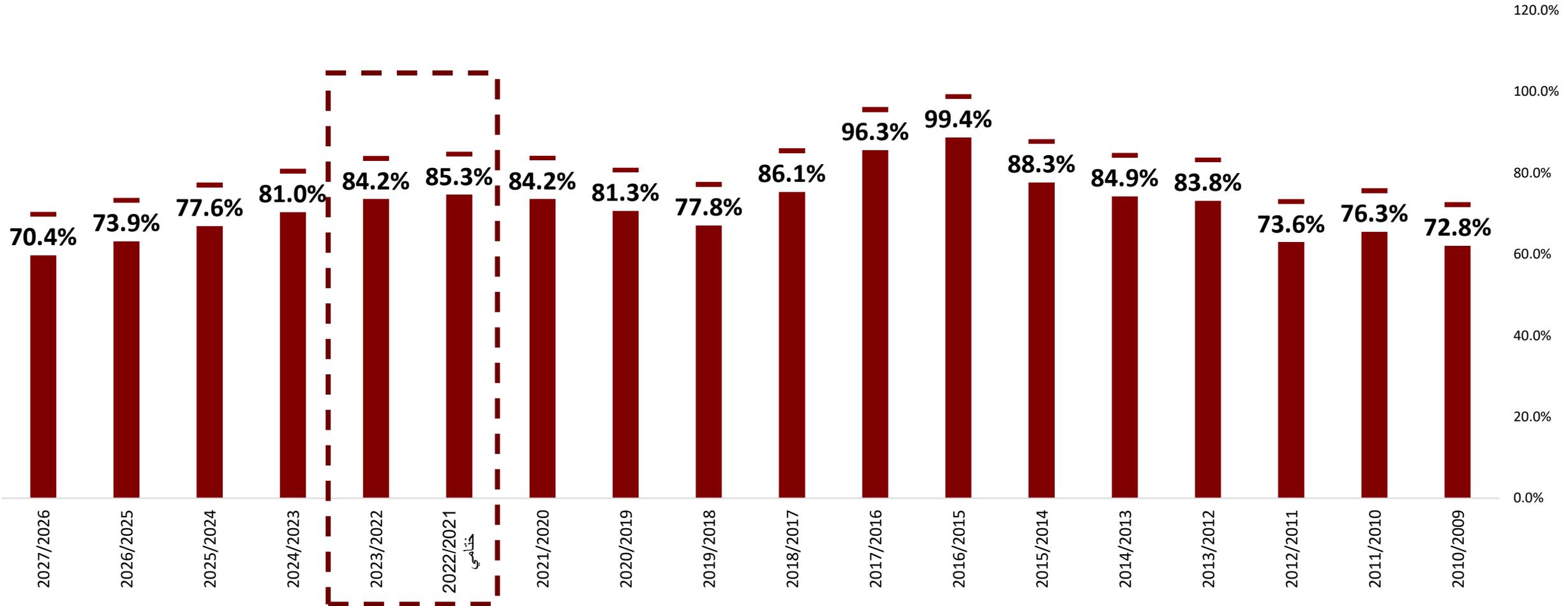


تتضمن فعاليات الدين لعام 2022/2021 تأثير سلبي لتغير سعر الصرف قدره 4% من الناتج المحلي وبدونه كان من المفترض أن يكون الدين في حدود 83.2% من الناتج في يونيو 2022.



تطور أهم المؤشرات المالية على المدى المتوسط: دين الحكومة العامة

تطور دين الحكومة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

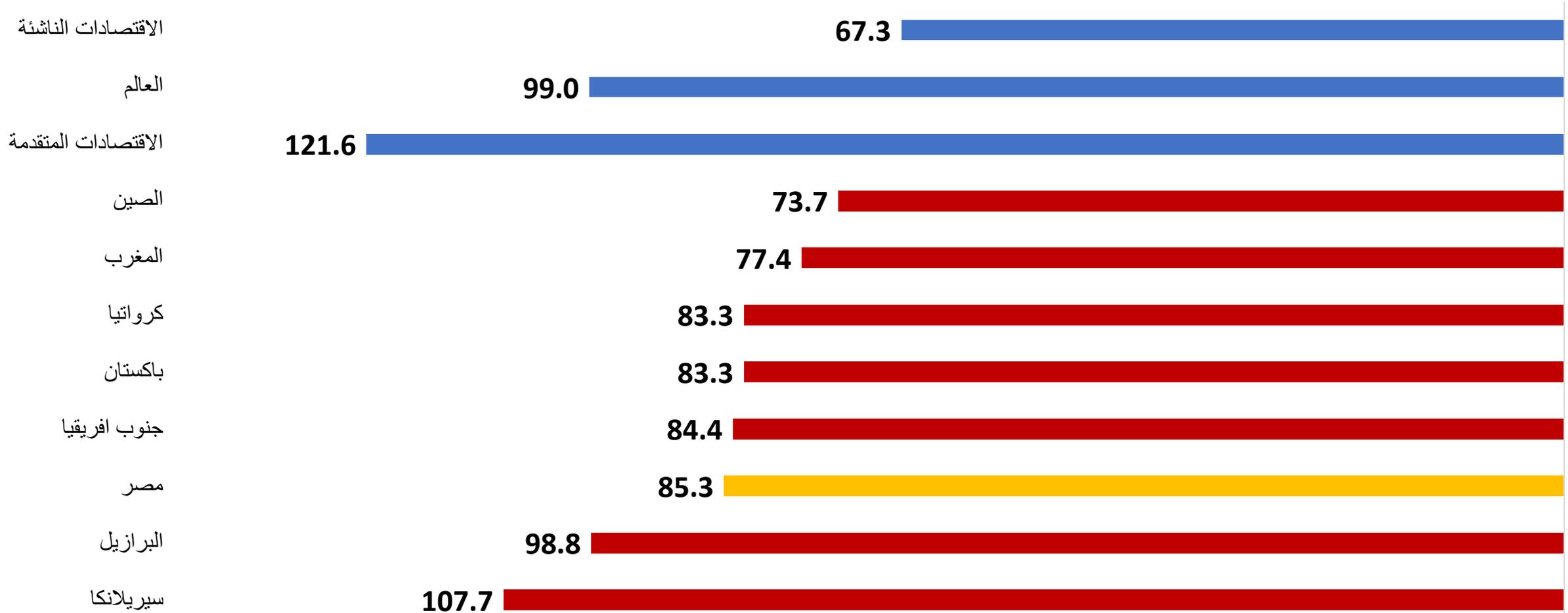


تتضمن فعاليات الدين لعام 2022/2021 تأثير سلبي لتغير سعر الصرف قدره 4% من الناتج المحلي وبدونه كان من المفترض أن يكون الدين في حدود 81.2% من الناتج في يونيو 2022.



الدين الحكومي مع الدول النظيرة

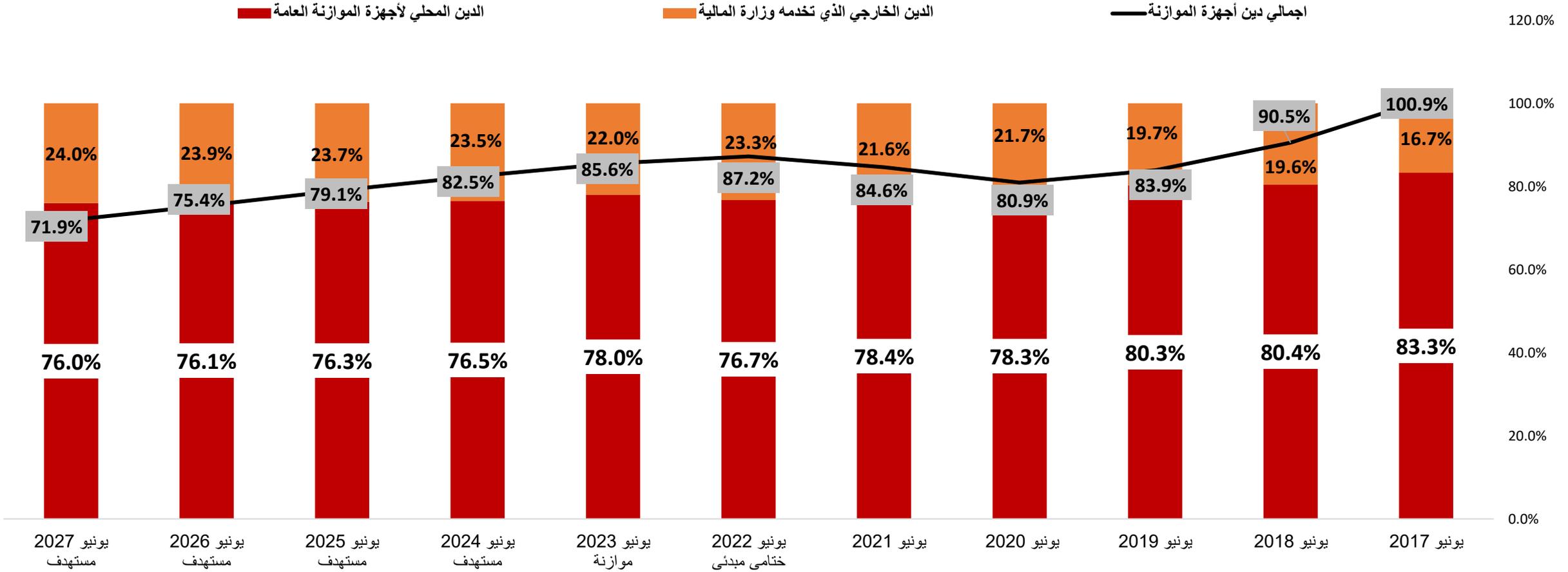
دين الحكومة العامة كنسبة من الناتج المحلي (2022/2021)





تطور أهم المؤشرات المالية على المدى المتوسط: دين أجهزة الموازنة العامة

تطور دين أجهزة الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)



نستهدف عودة المسار النزولى لنسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى وتتضمن فعاليات الدين لعام 2022/2021 تأثير سلبى لتغير سعر الصرف قدره 4% من الناتج المحلى وبدونه كان من المفترض أن يكون الدين في حدود 83.2% من الناتج في يونيو 2022.





إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة المحلي والخارجي خلال الفترة 2016/2015 حتى 2022/2021

مليون جنيه

يونيو 2022	يونيو 21	يونيو 20	يونيو 19	يونيو 18	يونيو 17	
6,925,772	5,859,313	5,094,213	4,801,811	4,315,470	3,748,715	إجمالي دين أجهزة الموازنة
87.2%	84.6%	81%	84%	90.5%	100.9%	نسبة للنتاج المحلي الإجمالي (%)
18.2%	15.0%	6.10%	11.30%	15.10%	34.60%	معدل نمو دين أجهزة الموازنة (%)
						الدين المحلي لأجهزة الموازنة
68.0%	66.3%	63.4%	67.4%	72.8%	84.1%	نسبة للنتاج المحلي الإجمالي (%)
17.6%	15.10%	3.50%	11.10%	11.10%	21.50%	معدل نمو دين أجهزة الموازنة (%)
						الدين الخارجي لأجهزة الموازنة
19.2%	18.3%	17.5%	16.5%	17.7%	16.8%	نسبة للنتاج المحلي الإجمالي (%)
20.4%	14.8%	16.8%	12.0%	35.2%	19.23%	معدل نمو دين أجهزة الموازنة (%)

* يتضمن أثر سلبي لتعديل سعر الصرف على أرصدة المديونية المحلية والأجنبية بنحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

تم السيطرة على نسبة المديونية الحكومية خلال السنوات الماضية
ولكن من الضروري سرعة عودة المسار النزولي لنسبة الدين إلى الناتج المحلي



بعض مؤشرات الدين الخارجي لاجهزة الموازنة العامة والحكومة العامة

2022/2021 مبدئي اولى	2021/2020	2020/2019	البيان
فعلى	فعلى	فعلى	
81,432	81,167	68,722	الدين الخارجي (مليون دولار)
19.2%	%18.3	%17.5	الدين الخارجي / الناتج المحلى

بعض مؤشرات الدين الخارجي لاجهزة الموازنة العامة والحكومة العامة

تفاصيل الدين الخارجي (بالجنيه)

2022/2021	2021/2020	2020/2019	
1,526,624	1,267,637	1,104,525	إجمالي الدين الخارجي (مليون جنيه)
146,506	103,018	67,928	قروض الاتفاقيات الثنائية
812,289	686,167	612,302	قروض المنظمات الدولية والإقليمية
543,921	448,370	384,118	السندات
23,908	30,082	40,177	الديون المعاد جدولتها في نطاق نادي باريس



ثالثاً: تطور مؤشرات إطالة عمر الدين وتطور الإصدارات

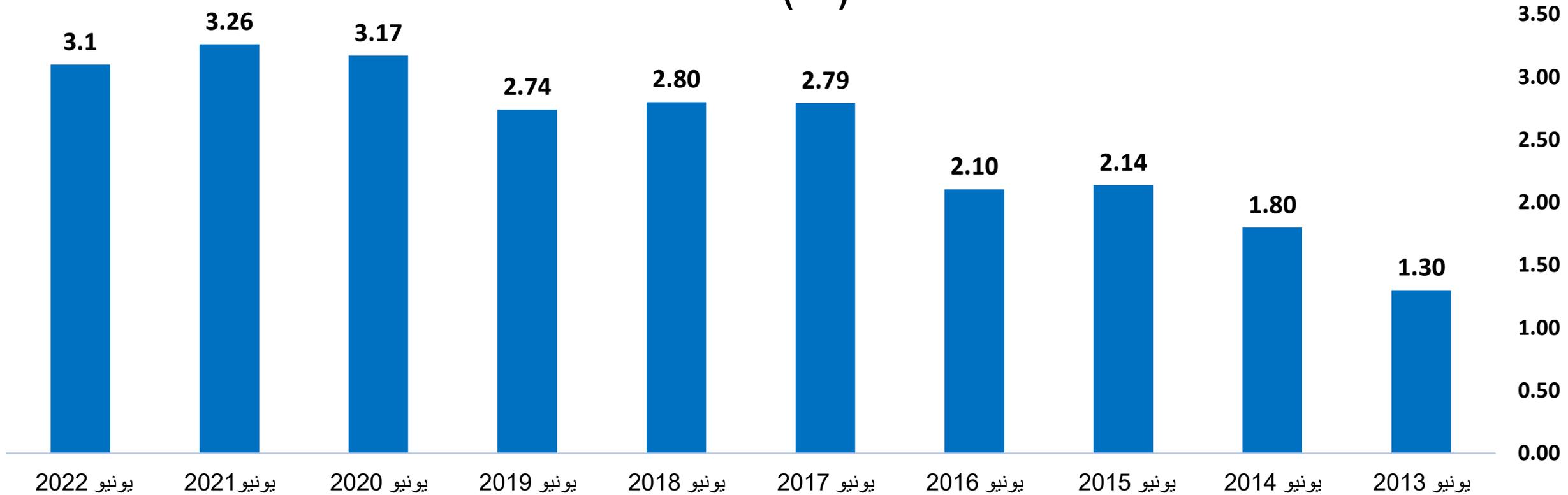




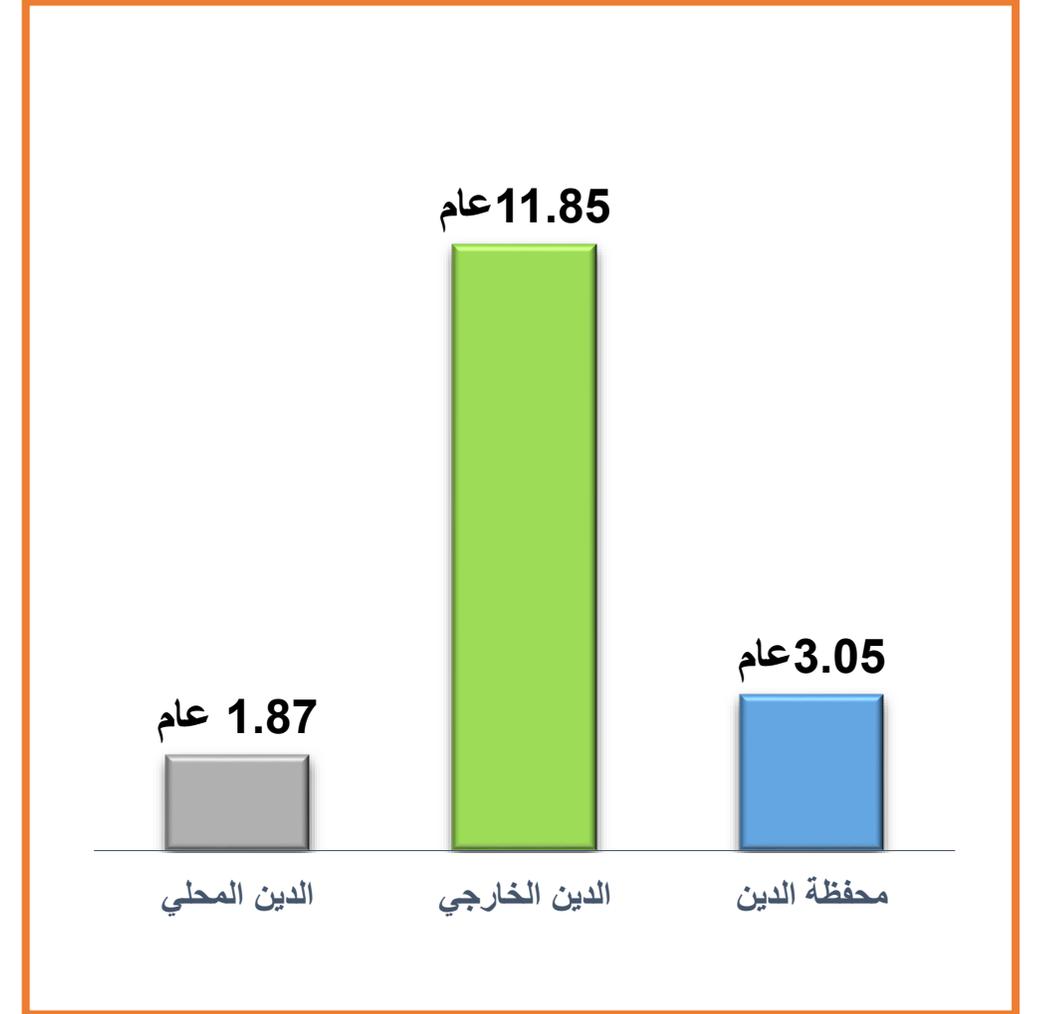
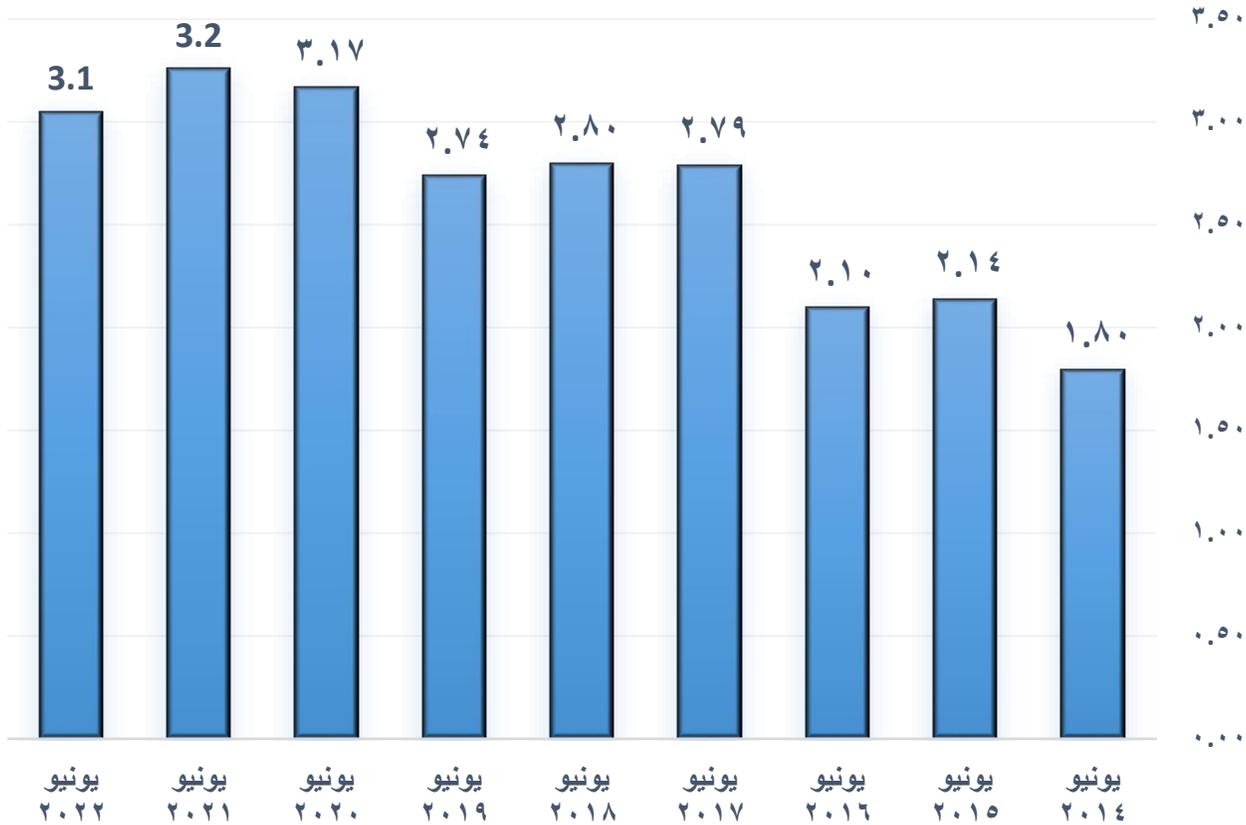
أهم النتائج المالية للعمليات المبدئية للعام المالي 2022/2021

ومن المستهدف الوصول إلى متوسط عمر محفظة الدين يصل إلى 5 سنوات بحلول يونيو 2027

متوسط عمر محفظة دين اجهزة الموازنة
(سنة)



متوسط عمر محفظة الدين لإصدارات الخزانة العامة " المحلية و الخارجية "



*متوسط عمر محفظة الدين لا يتضمن البيانات لرصيد الدين الخاص بالبنك المركزي المصري

إجمالي الإصدارات المحلية للخزانة العامة (أذون وسندات الخزانة)

القيم بالمليون جنيه

العام المالي 2022/2021

الشهر	الإجمالي
يوليو ٢٠٢١	٢١٥,٣٧٨
أغسطس ٢٠٢١	٥٠٣,٩٩٥
سبتمبر ٢٠٢١	٢٤٦,٤٠٣
أكتوبر ٢٠٢١	٢٢٢,٨٢٥
نوفمبر ٢٠٢١	٤٤١,٨٢٢
ديسمبر ٢٠٢١	٢٧٦,٣٨١
يناير ٢٠٢٢	٢٨٠,٢٧٤
فبراير ٢٠٢٢	٣٠٧,٣٨١
مارس ٢٠٢٢	٨٣,٧١٢
أبريل ٢٠٢٢	١٦٦,٤٧٠
مايو ٢٠٢٢	٧٢,٢٨٥
يونيو ٢٠٢٢	٢٥٨,٧٢١
الإجمالي	٣,٠٧٥,٦٤٧

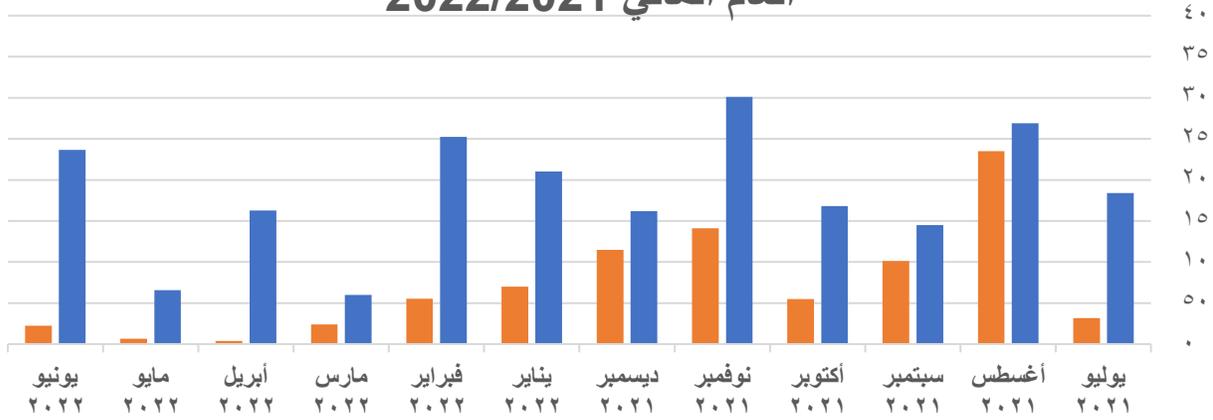
القيم بالمليون جنيه

العام المالي 2021/2020

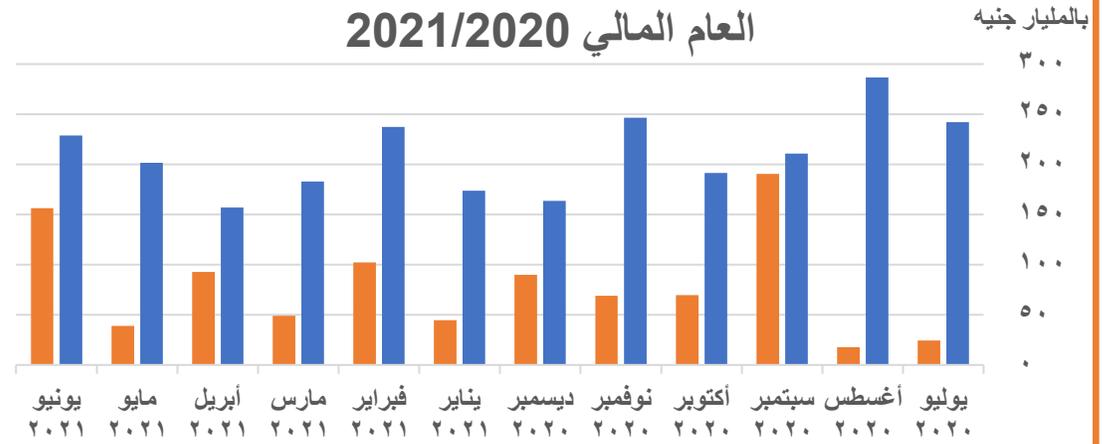
الشهر	الإجمالي
يوليو ٢٠٢١	٢٦٦,١٤٥
أغسطس ٢٠٢١	٣٠٤,٢٣١
سبتمبر ٢٠٢١	٤٠١,٠٣٣
أكتوبر ٢٠٢١	٢٦١,١٨٣
نوفمبر ٢٠٢١	٣١٥,٣٢٠
ديسمبر ٢٠٢١	٢٥٣,٣٣٦
يناير ٢٠٢٢	٢١٨,٢١٩
فبراير ٢٠٢٢	٣٣٩,٢٨٠
مارس ٢٠٢٢	٢٣١,٨٦٨
أبريل ٢٠٢٢	٢٤٩,٧٠٤
مايو ٢٠٢٢	٢٤٠,٥١٥
يونيو ٢٠٢٢	٣٨٥,٠٣٦
الإجمالي	٣,٤٦٥,٨٧٠

إجمالي إصدارات الخزنة العامة

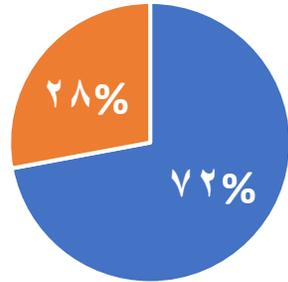
العام المالي 2022/2021



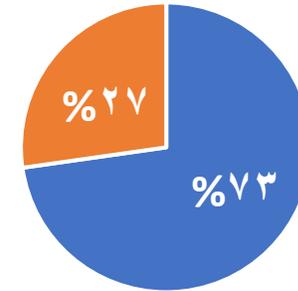
العام المالي 2021/2020



■ أذون الخزنة
■ سندات الخزنة



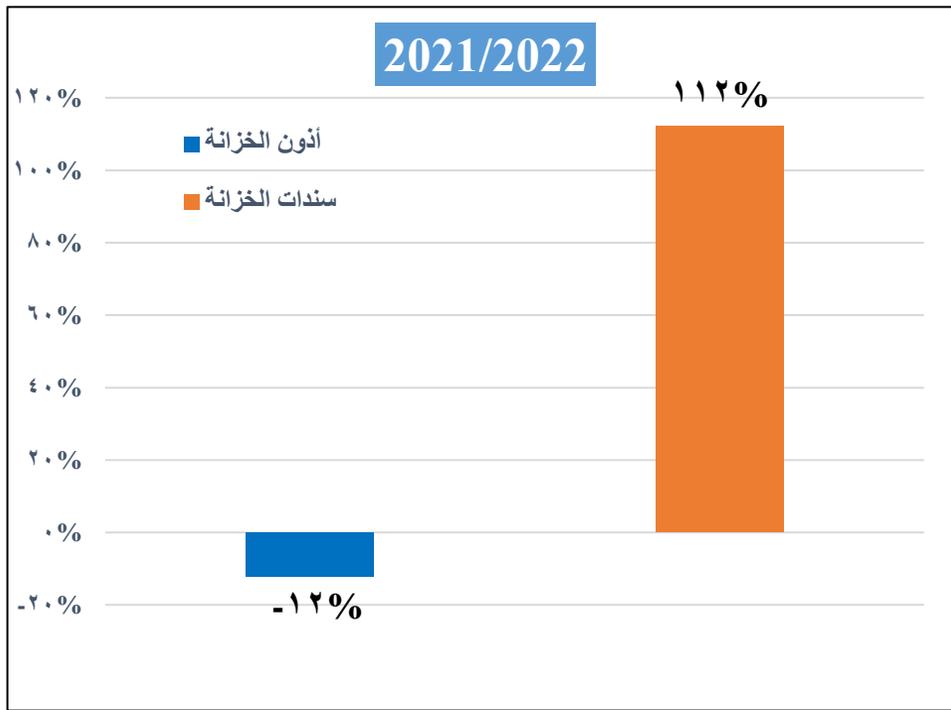
■ اذون الخزنة



نتيجة لارتفاع أسعار العوائد على الأوراق المالية الحكومية بصوره كبيره بالعطاءات نتيجة ارتفاع سعر الإقراض والخصم من البنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس بداية من مارس 2022 وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية فقد اضطرت وزاره المالية إلى عدم قبول بعض عطاءات سندات الخزنة تجنباً لتحميل الخزنة العامة للدولة بأعباء خدمه دين مرتفعة لفترات طويله .

صافي الإصدارات المحلية

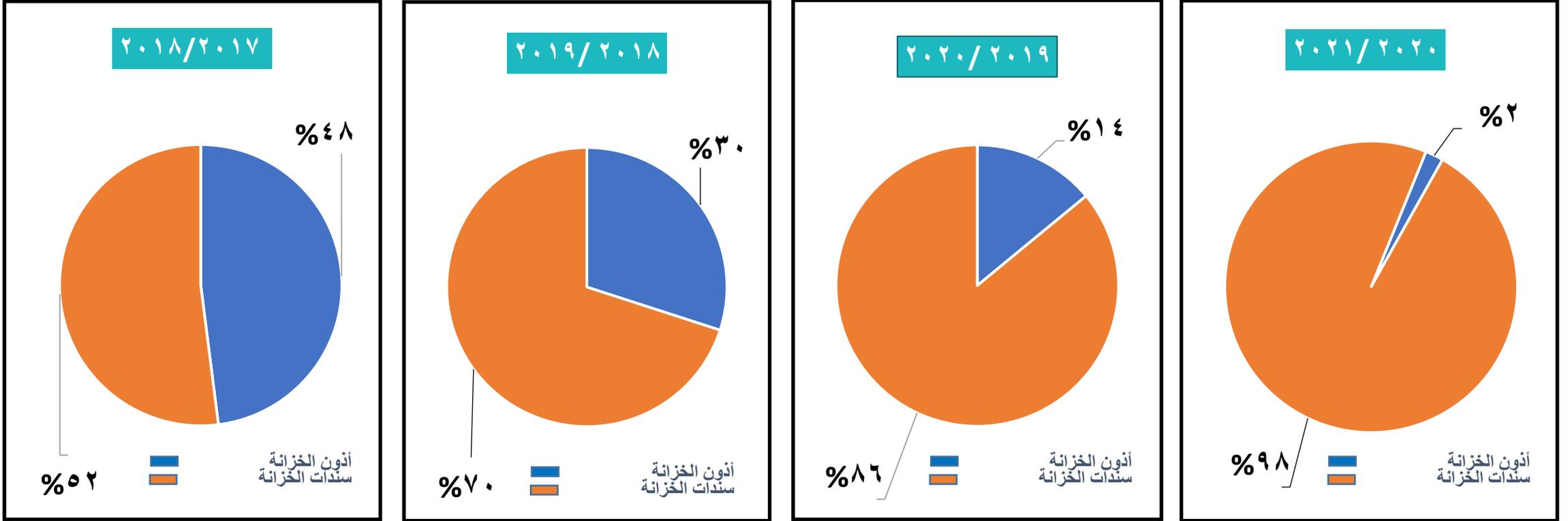
بلغت نسبة صافي إصدارات السندات للعام المالي 2021-2022 حوالي 112 % من إجمالي صافي الإصدارات المحلية للخزانة العامة، مقارنة بنسبة 98 % للعام المالي 2020/2021، ونسبة 86 % للعام المالي 2019/2020، ونسبة 70 % للعام المالي 2018/2019، وبنسبة 52 % للعام المالي 2017/2018، ويأتي هذا متوافقاً مع استراتيجيته إداره الدين متوسطه المدى التي أعلنتها وزاره الماليه والتي أحد أهم أهدافها زياده صافي إصدارات سندات الخزانه بهدف زياده عمر محفظة الدين و تخفيض مخاطر إعاده التمويل خاصه في ظل التوقعات العالميه الحاليه بمواصله الاستمرار في رفع أسعار العائد .



التاريخ	الإصدارات		الإهلاكات		صافي الإصدارات	
	أذون الخزانه	سندات الخزانه	أذون الخزانه	سندات الخزانه	أذون الخزانه	سندات الخزانه
يوليو ٢٠٢١	١٨٣,٨٦٦	٣١,٥١٢	٢٠٧,٠٦٤	٢٦,٧٧٨	-٢٣,١٩٩	٤,٧٣٤
أغسطس ٢٠٢١	٢٦٩,٠٣٩	٢٣٤,٩٥٦	٢٧٦,١٠٧	١٢٤,٢١٧	-٧,٠٦٨	١١٠,٧٣٩
سبتمبر ٢٠٢١	١٤٤,٩٦٢	١٠١,٤٤١	١٨٥,٤٠١	٠	-٤٠,٤٣٩	١٠١,٤٤١
أكتوبر ٢٠٢١	١٦٨,١٢٨	٣٩,٦٩٧	٢١٤,٧٠٤	٠	-٤٦,٥٧٦	٣٩,٦٩٧
نوفمبر ٢٠٢١	٣٠٠,٨٩٦	١٥٥,٩٢٥	٣٢٦,١٢٤	٠	-٢٥,٢٢٨	١٥٥,٩٢٥
ديسمبر ٢٠٢١	١٦١,٧٥٤	١١٤,٦٢٨	١٦٤,٣٤٠	١٦,٠٧٨	-٢,٥٨٧	٩٨,٥٥٠
يناير ٢٠٢٢	٢١٠,٢٤٤	٥١,٩٥٣	١٨٦,٧٨٢	٨,٥٠٠	٢٣,٤٦٣	٤٣,٤٥٣
فبراير ٢٠٢٢	٢٤٥,٠٨٩	٧٣,١٦٤	٢٤٦,٤٤٨	١٧,١٠٠	-١,٣٥٩	٥٦,٠٦٤
مارس ٢٠٢٢	٦٦,٧٤٠	٢٣,٩٠٨	١٥٥,٥٢٧	٠	-٨٨,٧٨٨	٢٣,٩٠٨
أبريل ٢٠٢٢	١٦٣,١٧٢	٣,٦٦٤	٩١,٣٩٩	١٣,٥٨١	٧١,٧٧٣	-٩,٩١٧
مايو ٢٠٢٢	٦٥,٨٣٩	٦,٤٤٩	١٣٦,٧٦٧	٣,٥٩٠	-٧٠,٩٢٨	٢,٨٥٨
يونيو ٢٠٢٢	٢٣٦,٥٠٩	٢٢,٢١٢	٩١,٩٨٦	٣٦,٦٠٧	١٤٤,٥٢٣	-١٤,٣٩٥
الإجمالي	٢,٢١٦,٢٣٧	٨٥٩,٥٠٨	٢,٢٨٢,٦٤٩	٢٤٦,٤٥٢	-٦٦,٤١٢	٦١٣,٠٥٦
					-١٢%	١١٢%

يقصد بصافي الإصدارات المحلية الفارق بين قيمه الإصدارات المحلية من اذون و سندات الخزانه مقابل قيمه الاستحقاقات على اذون و سندات الخزانه خلال نفس الفترة

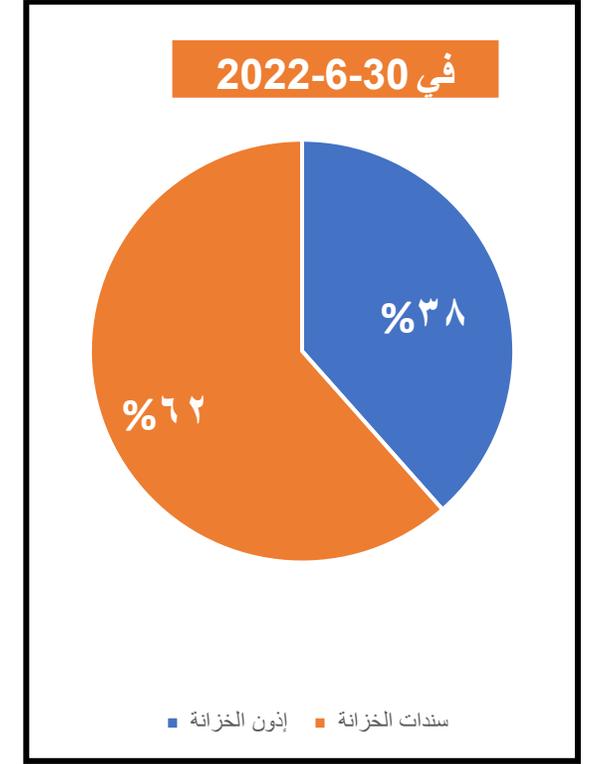
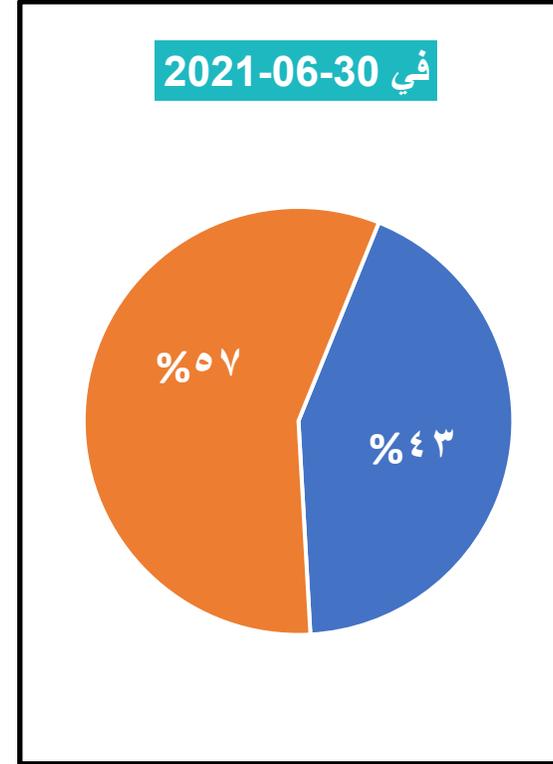
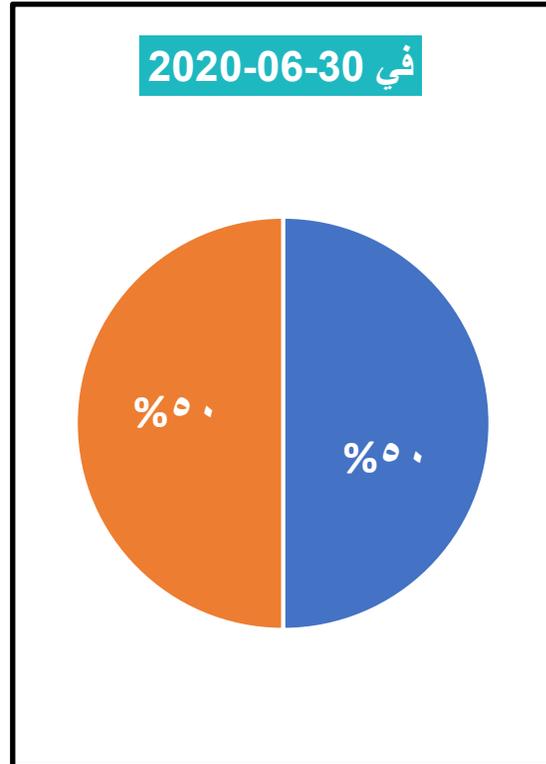
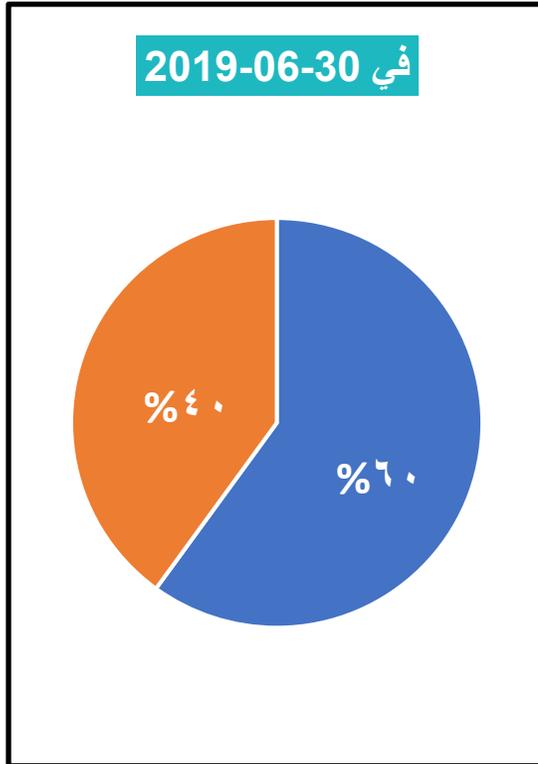
صافي الإصدارات المحلية



- استطاعت وزارة المالية زيادة نسبة صافي الإصدارات من سندات للعام المالي 2021-2022 حوالي 112% من إجمالي صافي الإصدارات المحلية للخزانة العامة.
- نظراً للأحداث التي تشهدها الأسواق العالمية من ارتفاع مؤشرات التضخم وارتفاع أسعار العوائد العالمية وتوجه المستثمرين لاستثمار محافظهم في الأجل القصيرة فمن المتوقع ان تنخفض نسبة صافي الإصدارات لتصل الي 82% من سندات الخزانة مقابل 18% من أذون الخزانة في يونيو 2023

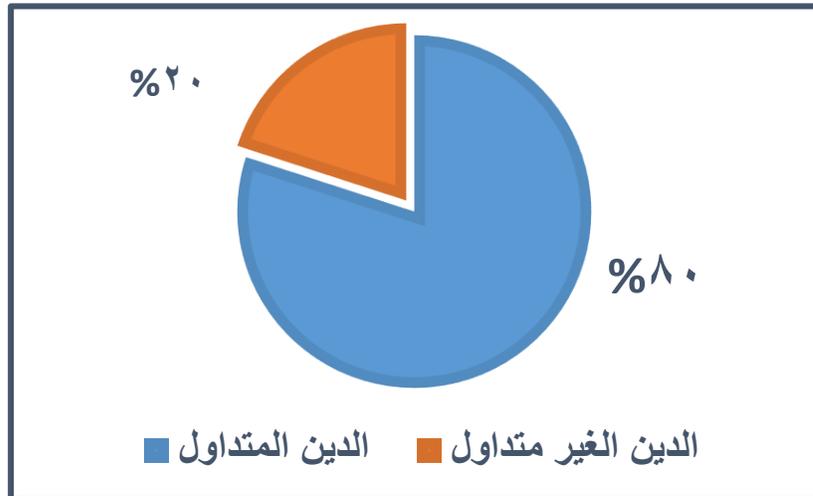
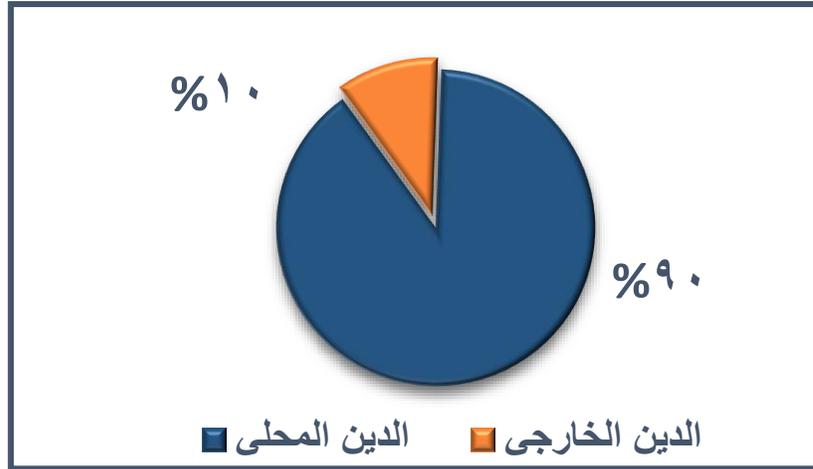
* البيانات تتضمن السندات صفرية الكوبون والغير قابلة للتداول

نسبة أذون وسندات الخزانة الى اجمالي الرصيد القائم من الإصدارات المحلية



* لا يتضمن بيانات رصيد الدين الخاصة بالبنك المركزي المصري

الرصيد القائم لإصدارات الخزانة العامة " المحلية و الأجنبية "



الدين الغير متداول	الدين المتداول	الرصيد القائم لإصدارات الخزانة العامة
-	١,٥١٨,٦٥٨	أذون الخزانة
-	٢٤٠,٠٧٨	أذون الخزانة المصدرة بالعملات الأجنبية
-	٢,٢٢٤,٥٤٤	سندات الخزانة بالعملة المحلية
٢٣٩,٠١٧	-	سندات الخزانة المصدرة بالعملات الأجنبية
٣٠٥,٠٢٤	٢١٧,٠٢٦	سندات صفرية الكوبون*
١٨,٣٧١	-	سندات صفرية الكوبون مصدرة بالعملات الأجنبية
٦١٨,٩٣٠	-	سندات الخزانة المصدرة للبنك المركزي المصري
١,١٨١,٣٤٢	٤,٢٠٠,٣٠٧	إجمالي الأرصدة المحلية
-	٦٣٠,٦٩٨	إجمالي أرصدة سندات الخزانة الدولية

القيمة بالمليون جنيه
جميع الأرصدة الأجنبية مقومة بالجنيه المصري

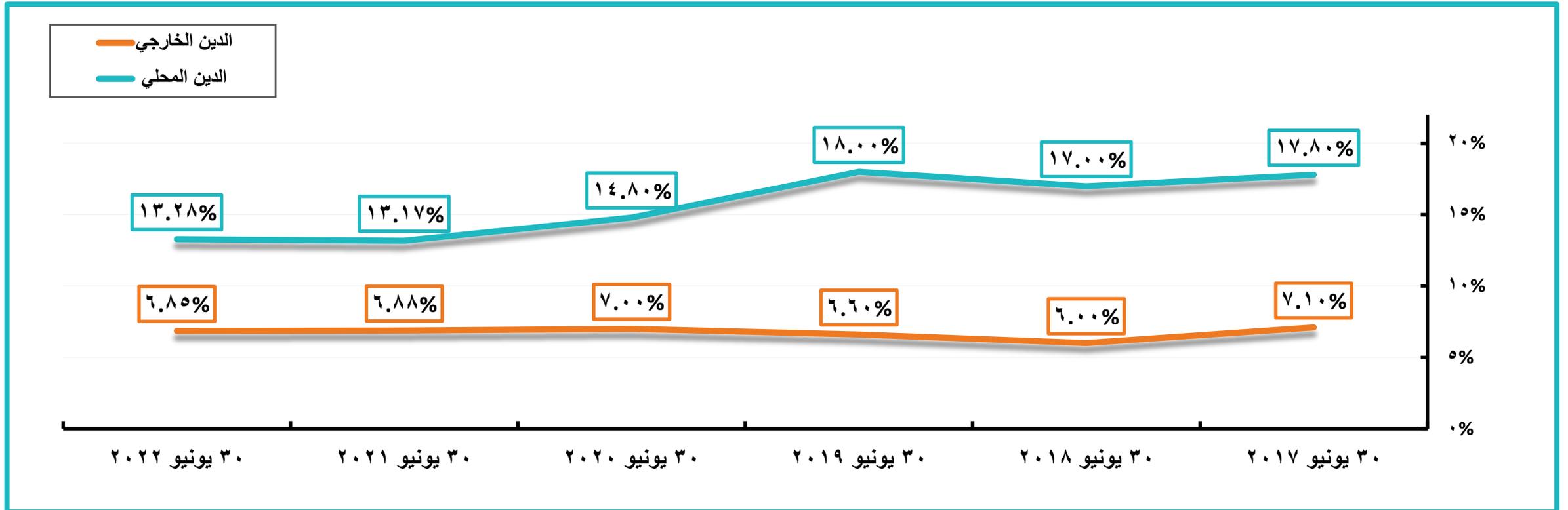


رابعاً: تطور مؤشرات خدمة الدين خلال عام 2022/2021 وفي المدى المتوسط



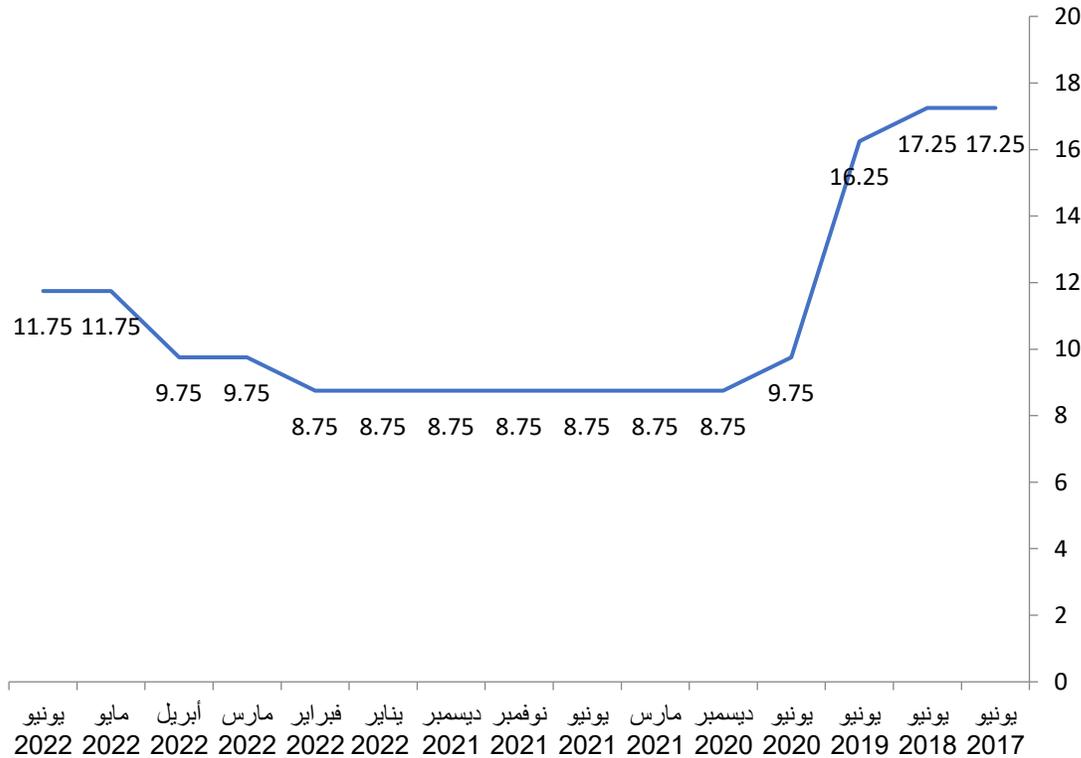
تكلفة خدمة الدين على إصدارات الخزانة العامة " المحلية و الخارجي "

بلغت متوسط تكلفة خدمة محفظة الدين المحلي بنهاية 2022/6/30 حوالي 13.28 % بارتفاع وقدره 0.11 % عن متوسط تكلفة خدمة الدين المحلي بتاريخ 2021/6/30، بينما بلغت متوسط تكلفة خدمة محفظة الدين الخارجي بنهاية 2022/6/30 حوالي 6.85 % بانخفاض وقدره 0.03 % عن متوسط تكلفة خدمة الدين الخارجي بتاريخ 2021/6/30.

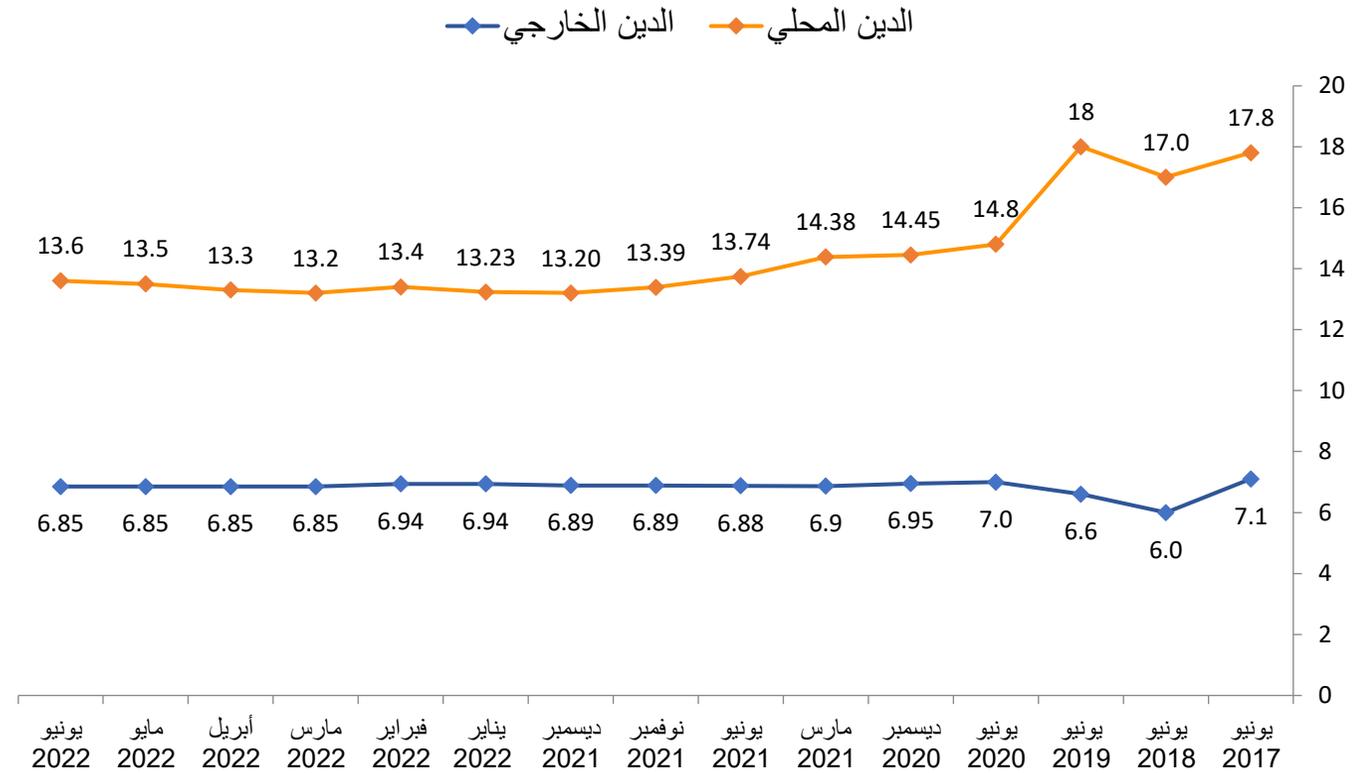




متوسط سعر الإقراض و الخصم (%)



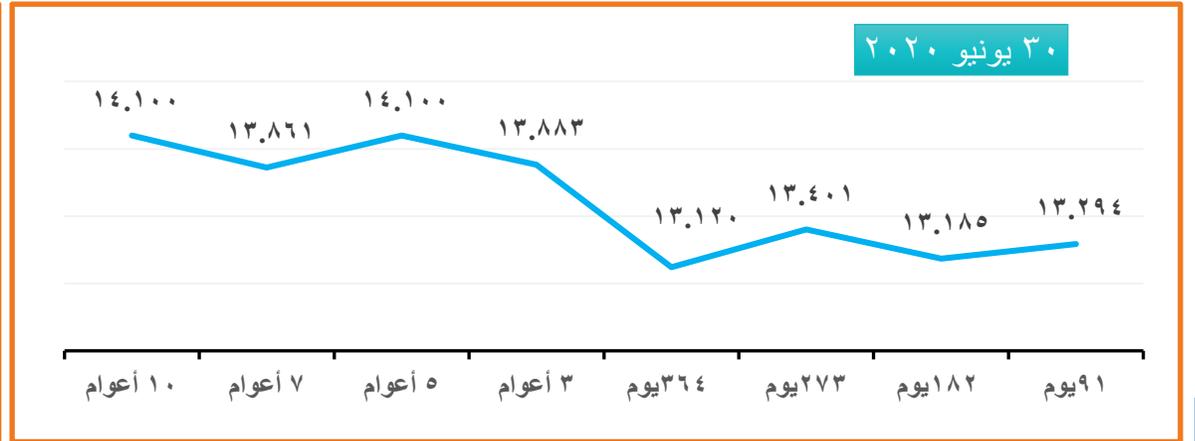
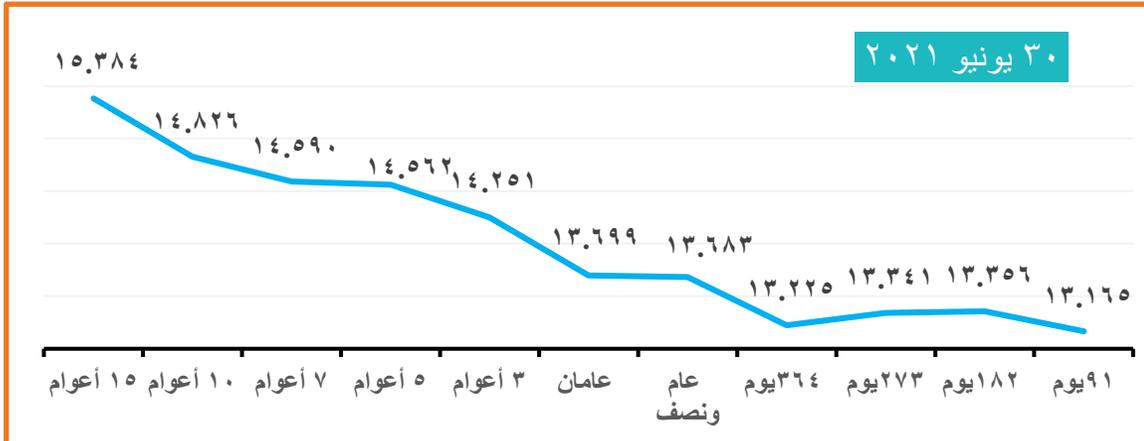
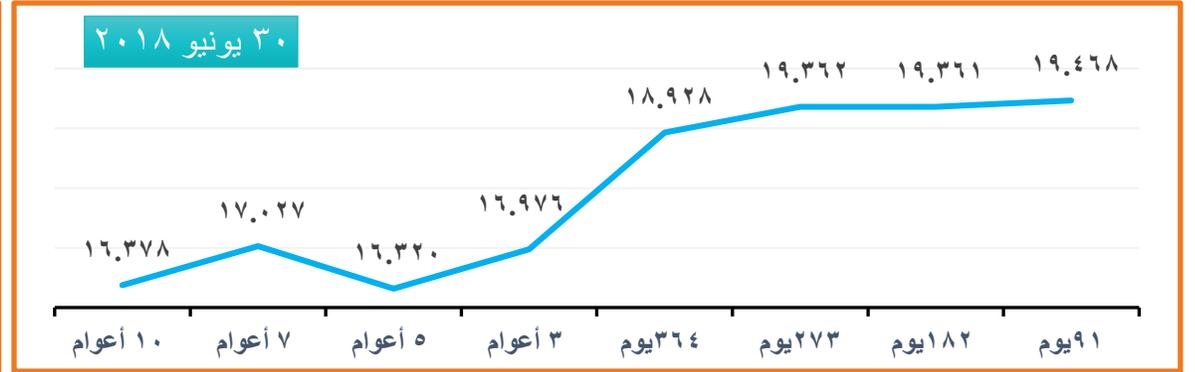
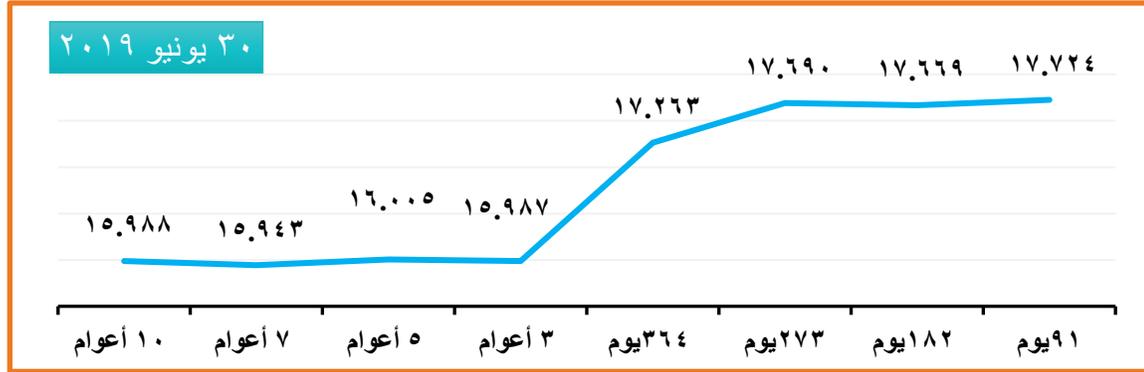
متوسط سعر الفائدة علي الأوراق المالية الحكومية (%)



على الرغم من انخفاض متوسط سعر الإقراض والخصم من قبل البنك المركزي المصري إلا أن أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية لم تتأثر إلا بشكل طفيف.

منحنى العائد على الاستحقاق على كافة الاصدارات المحلية

نجحت وزارة المالية في علاج تشوهات منحنى العائد وذلك حيث ان كانت أسعار عوائد أدون الخزانة أكثر ارتفاعاً معن سندات الخزانة وهو الوضع الغير منطقي والغير متعارف عليه عالمياً مما ادي الي عدم توجه المستثمرين نحو الاستثمار في أدوات الدين طويلة الأجل مما تسبب سابقاً في ارتفاع مخاطر إعادة التمويل و خفض عمر محفظة الدين. حيث تم إعادة هيكلة منحنى العائد على إصدارات الخزانة العامة الجديدة من الأذون والسندات لتتماشى مع آجالها الزمنية المستحقة بهدف زيادة استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب لإصداراتها وخاصة من سندات الخزانة " طويلة الأجل " .

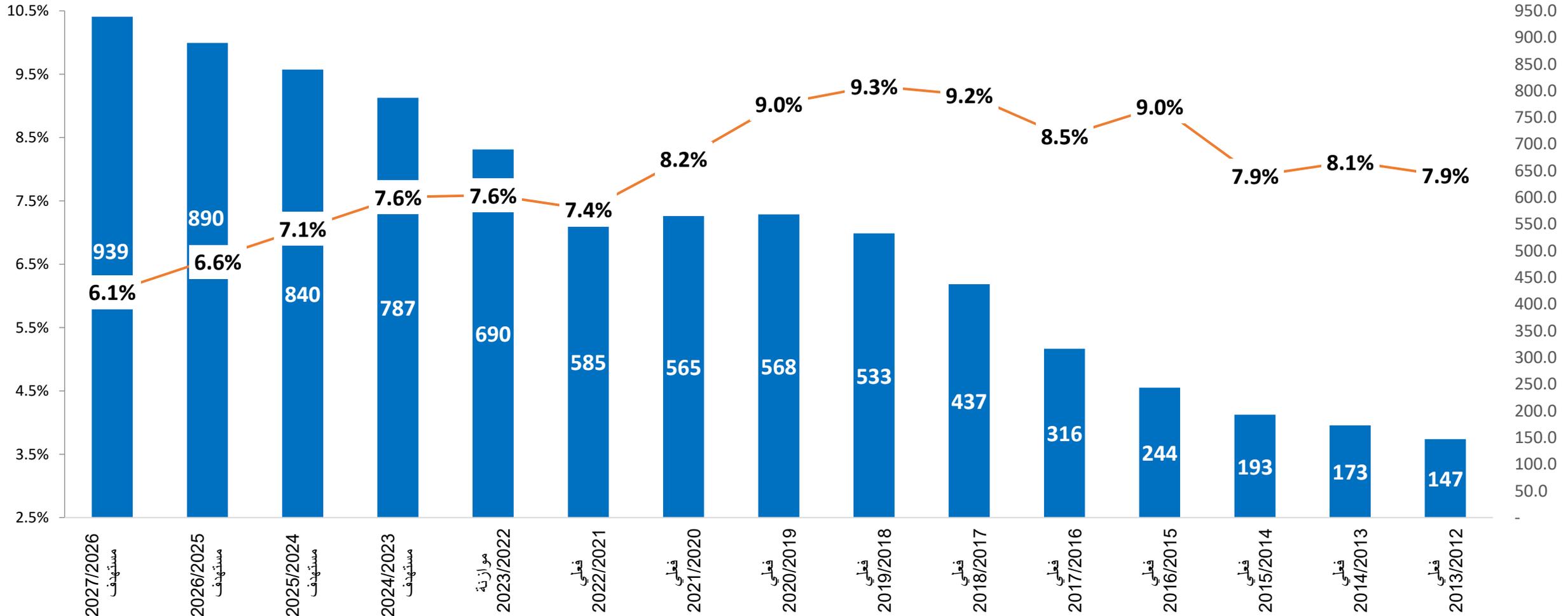




أهم النتائج المالية للعمليات المبدئية للعام المالي 2022/2021

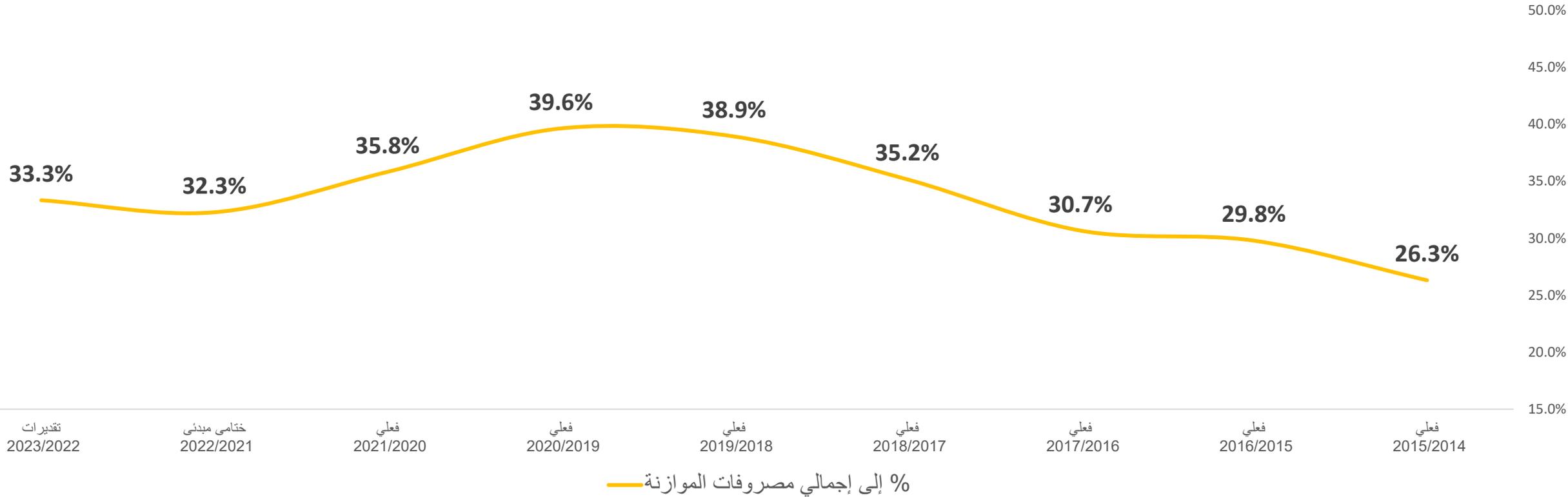
مدفوعات الفوائد

■ مليار جنيه ■ نسبة للنتاج (%)



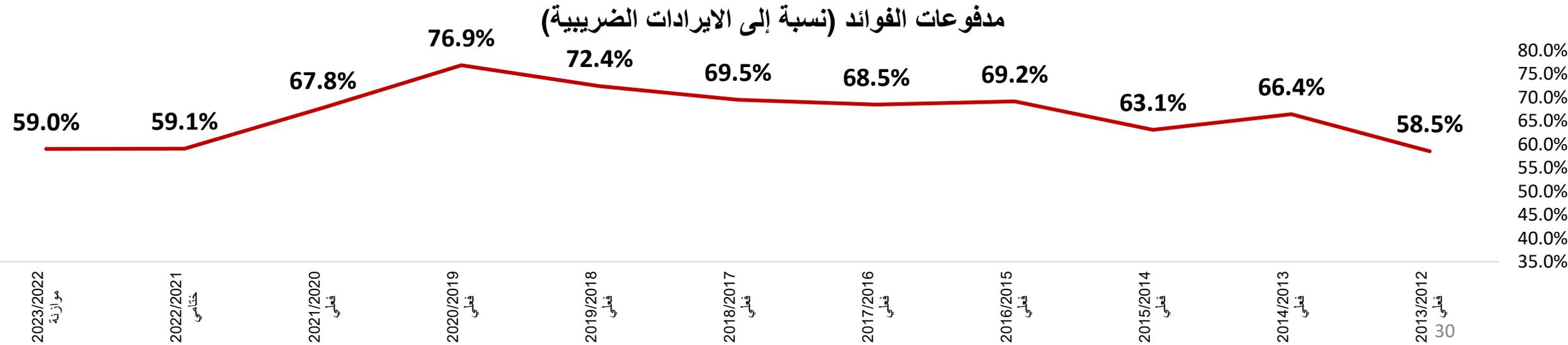
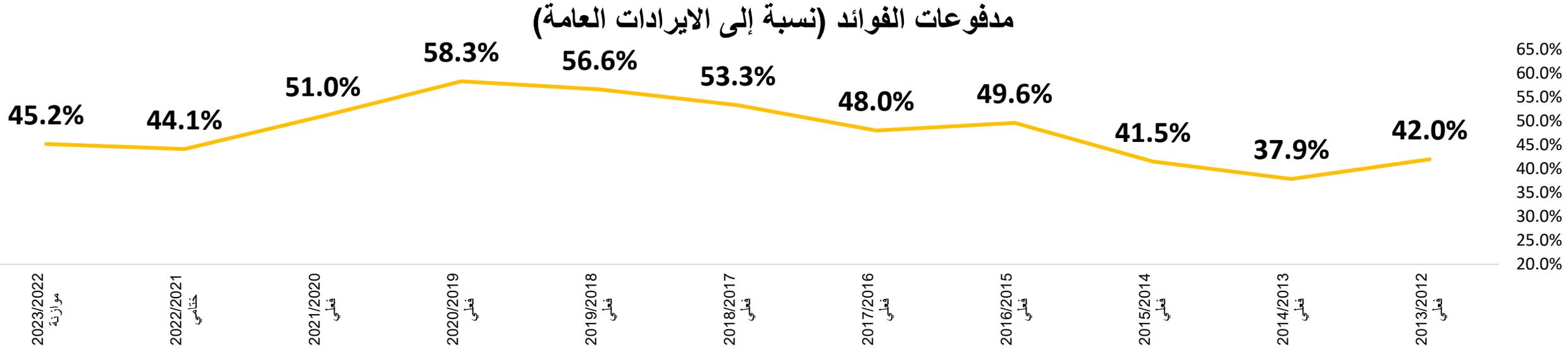


الإطار الحاكم لموازنة 2023/2022 – أهمية خفض نسبة مدفوعات الفوائد للنتاج المحلي وإجمالي مصروفات الموازنة



أداء المصروفات العامة للدولة – مدفوعات الفوائد

30

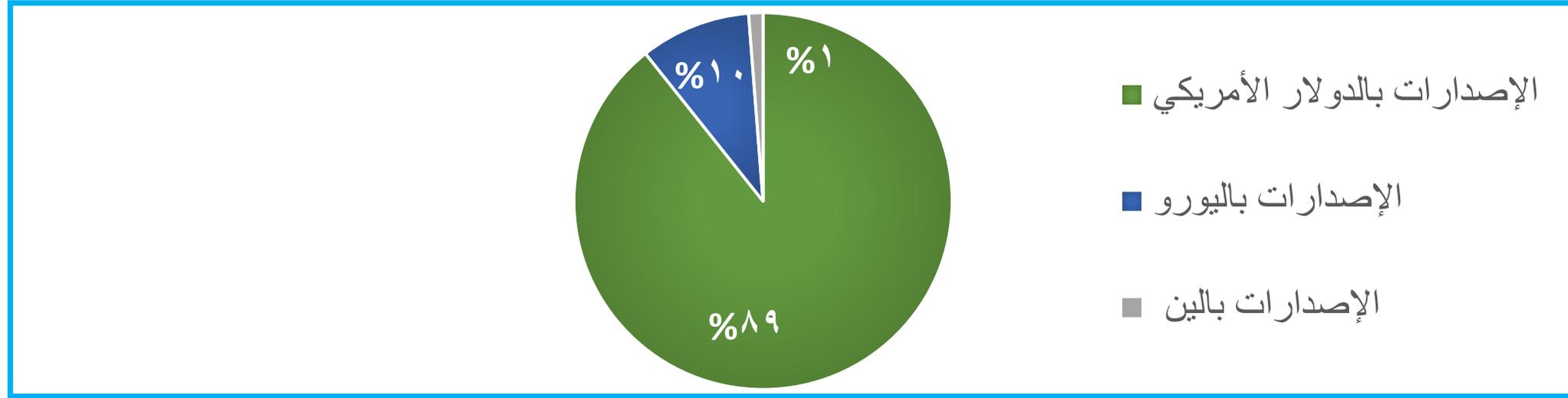




خامسا : الإصدارات الدولية



الرصيد القائم للإصدارات الدولية لسندات الخزانة



النسبة	الرصيد القائم	الإصدارات بالعملة
89%	\$ 34,210,000,000	الإصدارات بالدولار الأمريكي
10%	€ 4,000,000,000	الإصدارات باليورو
1%	¥ 60,000,000,000	الإصدارات بالين
100%	\$ 38.471.626.353	أجمالي الإصدارات بالدولار الأمريكي

إصدار سبتمبر 2021 بقيمة 3 مليار دولار أمريكي

- بالرغم من الظروف الغير مستقرة والاستثنائية والتذبذب الكبير في اداء أسواق المال العالمية وقت اصدار سبتمبر 2021 لأسباب متعددة اهمها هو اعلان البنك الفيدرالي الأمريكي قرب بدء خفض حجم مشترياته من السندات من الأسواق ومن ثم بدء التراجع والتخارج من مرحلة المساندة وضخ السيولة في الاسواق العالمية منذ بدء جائحة كورونا في بداية عام 2020 شهد الطرح منذ بدايته تزايداً مقبولاً لطلبات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب من جميع المناطق والدول حيث وصل حجم طلبات الاكتتاب من قبل المستثمرين الأجانب إلى حوالى 9 مليار دولار قرب نهاية الإصدار مقارنة بحجم طلبات 16 مليار دولار في الطرح السابق له في فبراير 2021
- الطلب المتنوع من جانب المستثمرين على الاكتتاب في السندات الدولية المصرية ادى الى وجود طلبات شراء من اكثر من 300 مستثمر خلال عملية الطرح.
- طلبات الشراء جاءت من قبل مستثمرين من جميع المناطق الجغرافية بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول الآسيوية ودول الشرق الاوسط وأفريقيا بنسب 59%، 29%، 5%، 8% على التوالي مقارنة بنسب الإصدار السابق له في فبراير 2021 بنسب 42%، 49%، 1.5%، 7.5% على التوالي .
- الاقبال على الاكتتاب في السندات الدولية المصرية وحجم الطلبات المتنوع أتاح لوزارة المالية القدرة على خفض اسعار الفائدة الاسترشادية المعلنة من قبل وزارة المالية في بداية يوم الطرح بقيمة 32.5 نقطة أساس للسندات ذات الشرائح الـ 6 و 12 عام وبنحو 12.5 نقطة أساس لشريحة السندات طويلة الاجل ذات عام.
- القيمة الإجمالية للطرح بلغت 3 مليار دولار أمريكي على ثلاث شرائح كالتالي مقارنة بالإصدار السابق له في فبراير 2021:

اصدار سبتمبر 2021			اصدار فبراير 2021			تاريخ الإصدار
30 سبتمبر 2021			16 فبراير 2021			
750 مليون دولار	1125 مليون دولار	1125 مليون دولار	1.5 مليار دولار	1.5 مليار دولار	750 مليون دولار	حجم الإصدار
30 سنة	12 سنة	6 سنوات	40 سنة	10 سنة	5 سنوات	الاجل
8.750%	7.300%	5.800%	7.500%	5.875%	3.875%	الكوبون

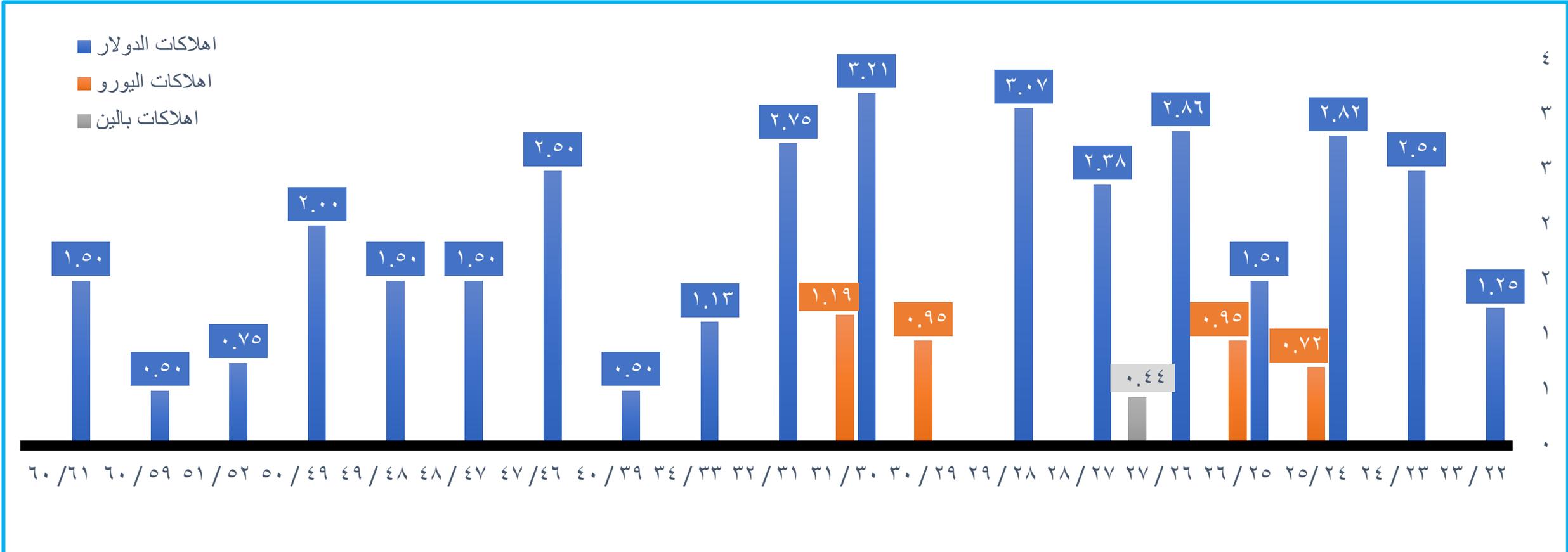
إصدار مارس 2022 القيمة الإجمالية للطرح : 60 مليار ين ياباني (500 مليون دولار أمريكي)

- قامت وزارة المالية في 24 مارس 2022 بالإصدار الدولي الأول من السندات اليابانية (سندات الساموراي) تحقيقاً لمستهدفها من تنويع مصادر التمويل وخفض تكلفة خدمة الدين واستقطاب شرائح جديدة من المستثمرين الأجانب والتواجد بأسواق عالمية جديدة.
- شهد الطرح الخاص طلبات شراء من قبل المستثمرين اليابانيين حيث أظهر اهتمام المستثمرين اليابانيين اهتمامهم وثقتهم في الاقتصاد المصري.
- الطلب المتنوع من جانب المستثمرين على سندات الساموراي المصرية أدى الى وجود طلبات شراء من 41 مستثمر خلال عملية الطرح الخاص.
- طلبات الشراء جاءت من قبل المستثمرين المؤسسيين اليابانيين.
- تمكنت وزارة المالية من الحصول على أقل سعر فائدة سنوي في تاريخ إصدارات جمهورية مصر العربية الدولية بقيمة 0.85%.
- الحصول على ضمانات ائتمانية من جهة ذات تصنيف ائتماني مرتفع مصحوبة بتغطية تأمينية لضمان تغطية ذلك الطرح من قبل المستثمرين اليابانيين، حيث استطاعت وزارة المالية الحصول على تلك الضمانات المالية من البنك الياباني SMBC بالإضافة الى الحصول على التغطية التأمينية لها من خلال شركة التأمين الوطنية اليابانية NEXI.

المقارنة بين هذا الإصدار والأصدارات الدولية الدولارية:

على الرغم من زيادة تكلفة الإصدار الاجمالية بواقع 24 نقطة أساس في ضوء الظروف السائدة في الأسواق المالية العالمية الا ان قيمة الوفر قد بلغت زيادة كبيرة جدا بالمقارنة بتكلفة الإصدار لسندات الخزانة بالأسواق الدولية بعملة الدولار الأمريكي لذات الأجل الزمني، وتعتبر تلك الزيادة في قيمة الوفر نتيجة للارتفاع الكبير بأسعار العوائد بالسوق الثانوي لإصدارات سندات الخزانة بالدولار الأمريكي، وإيماءاً الى ما سبق فإن تكلفة الاقتراض السنوية لسندات الساموراي تبلغ 2.282% والتي تمثل وفر وقدره 6.489% سنوياً بالمقارنة بتكلفة السندات الدولية الدولارية لذات الأجل والتي تبلغ 8.771%، علماً بأن أسعار الفائدة العالمية قد أخذت في الارتفاع بسبب معدلات التضخم المرتفعة وردود أفعال البنوك المركزية برفع فوائدهم وكذلك المخاطر التي سببتها صراع روسيا وأوكرانيا. وبناء على ما سبق فأنا نود ان نؤكد على استمرار وزارة المالية في سعيها الدؤوب في تحقيق مستهدفاتها في ظل التداعيات الاقتصادية العالمية الراهنة.

هيكل إهلاكات الرصيد القائم من الإصدارات الدولية وفقاً للرصيد القائم بتاريخ 2022/6/30



يوضح الشكل البياني السابق هيكل اهلاكات الرصيد القائم من الإصدارات الدولية من الدولار الأمريكي و اليورو و الين الياباني مما يوضح تنوع مصادر التمويل لوزارة المالية الى جانب مراعاة الاجال المصدرة بحيث يتم توزيع الاهلاكات علي السنوات المالية القادمة بشكل متناسق و لتجنب حدوث ازدحام في جدول الاهلاكات او التعرض لمخاطر إعادة التمويل و حدوث أي عبء مفاجئ



سادسا: أهم مستهدفات المالية العامة ومستهدفات الدين وخدمة في المدى المتوسط



1 عودة المسار النزولي لنسبة مديونية أجهزة الموازنة والحكومة العامة للنتاج المحلى بدء من العام الحالى (2022/2021) مع استهداف خفض المديونية الى اقل من 80% من الناتج بحلول يونيو 2027.

2 إطالة عمر دين أجهزة الموازنة (والحكومة العامة) ليقترب من 4.5 سنوات مع نهاية يونيو 2026 لخفض جملة الاحتياجات التمويلية مما يتطلب أن تكون الإصدارات الجديدة فى شكل اصدار سندات متنوعة طويلة الاجل واستهداف أدوات دين جديدة لتوسيع قاعدة المستثمرين وتنويعها وجذب سيولة إضافية لسوق الأوراق المالية الحكومية ولكن بتكلفة منطقية ومعقولة.

3 استمرار جهود خفض تكلفة الاقتراض وخدمة الدين الحكومى لتصل فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة إلى 6.4% من الناتج المحلى خلال عام 2026/2025 بما يقلل نسبة الفوائد لإجمالي مصروفات الموازنة إلى نحو 25%.

4 استمرار تحقيق فائض أولى لا يقل عن 2% من الناتج سنويا وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية بنحو 0.5% من الناتج سنويا بصورة دائمة ومستدامة.

5 الحفاظ على عجز الموازنة العامة للدولة عند نسبة تقل عن 5% من الناتج المحلى .

6 الحفاظ على معدل نمو للإيرادات الكلية للموازنة لا يقل عن 20% سنويا والمصروفات لا يزيد عن 12% سنويا.